حيث أن الإدارة العامة للمجالس الطبية هى الجهة المنوطة بإصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة لذا كان لزاما عليها وضع سياسات محددة لتلافى أوجه القصور التى توضحها مؤشرات التطبيق فى المراكز الطبية على تبعيتها المختلفة ولعل تعدد البرتوكولات العلاجية هو أهم أوجه القصور فى الخدمة العلاجية .

ومع أخفاق الحلول النمطية التى فشلت فى وضع تصور كلى وحلول جذرية للموضـوع الآمـر الذى فرض على الإدارة العامة للمجالس الطبية من خلال لجان متخصـصة للإضـطلاع بهذه المهمة وهى مهمة وضع برتوكولات قومية علاجية يراعى فيها :

1- أن المريض المصرى يعد من المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية كما أضحى مؤشر الصحة هو أهم المؤشرات الدولية عن التنمية .

2- التكوين المعرفى هو أهم مكونات العمل فى المجالس الطبية لذا يتعين على واضعى البرتوكول مراعاة الجانب الفنى .

3- التوافق مع البرتوكولات العلاجية العالمية ومسايرة التطور العالمى فى مجالات الخدمة الصحية متفقا مع فلسفة التوجهات السارية نحو التطور .

4- وأن تكون لهذه البرتوكولات خاصية ديناميكية تقبل الجديد ولاتختزل الفكر التطورى للأنسان .

أختصاصات إدارة البرتوكولات :

1- وضع البرتوكولات القومية العلاجية وتكلفتها .

2- وضع السياسات التى تضمن دراسة الخطوط العلاجية الحديثة والمستحدثة والجدوى الأقتصادية من إستخدامها وتطوير وتحديث البرتوكولات .

3- تأكيد مفهوم الفكر المتطور الذى يتسم بديناميكية لاتقف على أطلال الماضى وإنما تسعى للتطوير المستمر ولعل أهم العوامل والمحددات لتحقيق هذا الهدف فى إطار منظومة كلية هى :

أ‌- الإطلاع على الدوريات والمنشورات الطبية .

ب‌- حضور المؤتمرات الطبية .

ج‌- الأنترنت

د- عقد لجان دورية مع الأساتذة والإستشاريين أعضاء اللجان الطبية

4- إيمانا بأن المريض المصرى هو أحد المصادر الرئيسية للتنمية فإنه يتعين على إدارة البرتوكولات وضع الإستراتيجيات التى تضمن وصول خدمة صحية متميزة للمواطن المصرى يتم تطبيقها فى جميع المراكز العلاجية من خلال برتوكولات علاجية قومية .